

بعدهما أعلنه وزير الصناعة في البرلمان حول عائق الجودة

للوزير السابق حق الرد

حينما أعلن وزير الصناعة الحالي المهندس على الصعدي أن الجودة عائق أمام انطلاق السلعة المصرية وذلك أثناء المناقشات التي جرت في مجلس الشعب حول تحديث الصناعة كان لهذه الجملة صداؤها وربود أفعالها المتسعة والفورية وقد فسرها الكثيرون بأنها تمس أداء وزراء الصناعة السابقين وتقلل وربما تلغي كلية أية جهود قاموا بها في مجال تجويد المنتج وإلا ما كان المهندس الصعدي الوزير الحالي قد قال وعلى الملا وأمام نواب الشعب إن الجودة عائق وقد تلقينا ردًا مفصلاً من الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة السابق قال فيه:



● في بداية عام ٢٠٠٠ تم لأول مرة وضع منظومة الجودة وذلك بعد التشاور مع خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في هذا المجال وربطت بين المؤسسات العاملة في هذا المجال وأضفت معهد الجودة، ووحدات المعامل واستحدثت نشاط إرشاد المستهلك.

● خلال ٢٠٠٠/٢٠٠١ تم إصدار واعتماد ٨٠٠ مواصفة للسلع الصناعية تمثل ٢٠٪ من إجمالي المواصفات القياسية التي صدرت عن هيئة التوحيد القياسي منذ إنشائها ووضعت خطة لإصدار ١٠٠٠ مواصفة قياسية سنوياً.

● بعد ١٥ سنة من وقف التعيينات حرمت خلالها هيئات ومصالح الوزارة من دخول دعاء جديدة من الشباب وضميرت كوارثها - تم تعيين دفعة من ١١٢ شاباً وشابة اختيروا بدقة من خريجي الهندسة والعلوم - بهيئة التوحيد القياسي - ومثلت هذه الدفعة ٢٠٪ من قوة الهيئة كي يكونوا نخبة لدراسة مهمة، كما أعدت لهم برامج تكوين سريعة ومكثفة تابعتها مع رئيس الهيئة، وهو من القيادات التي قلنا بتعيينها لتولي مسئوليات التطوير والبناء والتحديث لهذا المرفق المهم.

● خلال عامي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ تم تحديث ٧٠٪ من كامل أجهزة مصلحة الكيمياء كما تم إنشاء معمل داخل ميناء دمياط.

● في مايو ٢٠٠١ صدرت وثيقة سياسة الجودة التي وقعها السيد رئيس الوزراء التي نصت على صدور قرار وزير الصناعة بتشكيل الفريق القومي للجودة يضم ممثلين للوزارات المعنية بالجودة وانتهى هذا الفريق من وضع الخطة القومية للجودة.

● أصدرنا قراراً بالزام الصناع بمواصفات الدبلان والدمور باعتبارها من الأقمشة الشعبية التي ساعدت جودتها وتضرر من ذلك المستهلكون.

كما أولت الوزارة اهتماماً خاصاً بسلامة السلع الغذائية المنتجة محلياً من واقع مسئوليات الوزارة عن صحة الإنسان وسلامة المجتمع. والجدير بالذكر أن مواصفات السلع الغذائية هي المواصفات الملزمة التي لايجوز للصانع أن يخالفها وإلا تعرض لعقوبات قانون الغش التجاري وإيقاف الإنتاج. وقد عملت الوزارة بتنسيق تام مع لجان الكودكس - وهي اللجنة الدولية لمواصفات الغذاء بحيث أصبحت ٨٠٪ من مواصفات السلع الغذائية متوافقة مع الكودكس الدولية وتم ذلك خلال فترة قصيرة.

وبدون زيادة في عدد مفتشي مصلحة الرقابة الصناعية ارتفع عدد زيارات التفتيش على المصانع من ٤٥٠٠ في ١٩٩٨ إلى ٧٧٠٠ في ٢٠٠١ وارتفع عدد المخالفات التي تم ضبطها من ٦٠ في عام ١٩٩٨ إلى ٤٤١ في ٢٠٠١ منها ٣٦٠ في صناعات غذائية اقيمت لها دعاوى، وخلال عام ٢٠٠١ تم إيقاف ٦ مصانع لحوم و١٠ مصانع زيوت حفاظاً على صحة المستهلك.

ويختم الدكتور الرفاعي وزير الصناعة السابق كلمته قائلاً إنه طبقاً للنظم المعمول بها عالمياً فإن المواصفات الملزمة للصناع هي التي تمس صحة الإنسان وأمانه وسلامته - وتخضع مخالفتها لعقوبات قانون الغش التجاري وتمثل هذه المنتجات ٦٪ فقط من مجموع المواصفات - كما أن القاعدة السائدة في الصناعة أن الجودة التي تستهدفها المصانع هي الجودة المناسبة the right quality ومعنى هذا أن على الصانع أن ينتج بالجودة المطلوبة للأسواق التي يستهدفها وبالسعر المناسب، والجودة ليست جودة مطلقة بل العبرة بقوة المنتج التنافسية التي تجمع بين الجودة والسعر فمستويات الجودة متفاوتة وتخاطب مختلف الأسواق والعلاء ويفتقر نور الحكومة للسلع غير الملزمة على التحفيز والتشجيع والإرشاد وهو ما تسعى لتحقيقه برامج تحديث الصناعة.